

قانون رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٦

بربط موازنة الهيئة العامة لتنفيذ المشروعات الصناعية والتعددية

للسنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٦

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

قدر جملة موازنة الهيئة العامة لتنفيذ المشروعات الصناعية والتعددية للسنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ بمبلغ ١٢٥٨٩٢٩٠٠٠ جنيه (فقط وقده ملiliar ومائتان وثمانية وخمسون مليوناً وتسعماة وتسعة وعشرون ألف جنيه) .

(المادة الثانية)

قدر الاستخدامات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ بمبلغ ٣٥٥٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقده خمسة وثلاثون مليوناً وخمسمائة ألف جنيه) موزعة كالتالي :

- أجور بمبلغ ٢٨٨٠٠٠٠٠ جنيه .
- النفقات الجارية والتحويلات الجارية بمبلغ ٦٧٠٠٠٠٠ جنيه .

(المادة الثالثة)

قدر الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ بمبلغ ٣٠٠٠٠٤ جنيه (فقط وقده أربعون مليون جنيه) .

(المادة الرابعة)

قدر فائض العمليات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ بمبلغ ٤٥٠٠٠٤ جنيه (فقط وقده أربعة ملايين وخمسمائة ألف جنيه) منه مبلغ ٣٦٠٠٠٠٠ جنيه فائض حكومة .

(المادة الخامسة)

قدر الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ .. ٢٠٠٧ مبلغ ١٢١٨٩٢٩ جنيه (فقط وقدهه مليار ومائتان وثمانية عشر مليونا وتسعمائة وتسعه وعشرون ألف جنيه) موزعة كالتالي :

- استخدامات استثمارية مبلغ ٢٠٠٠٠ .. ٢٠٠٧ جنيه .
- تحويلات رأسمالية مبلغ ١٢١٦٩٢٩ .. ١٢١٦٩٢٩ جنيه .

(المادة السادسة)

قدر الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ .. ٢٠٠٧ مبلغ ١٢١٨٩٢٩ جنيه (فقط وقدهه مليار ومائتان وثمانية عشر مليونا وتسعمائة وتسعه وعشرون ألف جنيه) موزعة كالتالي :

- إيرادات رأسمالية متنوعة مبلغ ١٢١٦٩٢٩ .. ١٢١٦٩٢٩ جنيه .
- قروض وتسهيلات ائتمانية مبلغ ٢٠٠٠٠ .. ٢٠٠٠٠ جنيه كلها قروض من بنك الاستثمار القومي .

(المادة السابعة)

تعتبر أحكام التأشيرات العامة للهيئات الاقتصادية الملحوظة بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه وتسري على هذه الهيئة بما لا يتعارض مع قانون إنشائها .

(المادة الثامنة)

تلتزم الهيئة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالاستخدامات الاستثمارية إلا في ضوء التنظيم الذي يضعه بنك الاستثمار القومي .

(المادة التاسعة)

لا يجوز للهيئة السحب على المكتشوف من البنك المركزي المصري والبنوك الأخرى إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بعد عرض وزير المالية .

(المادة العاشرة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو ٢٠٠٦ يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٩ جمادى الأولى سنة ١٤٢٧ هـ
(الموافق ٥ يونيو سنة ٢٠٠٦ م) .

حسني مبارك

موازنة الهيئة العامة لتنمية المشروعات الصناعية والتعدية

٢٠٠٧/٣٠٠٦ الماليّة لسنة

(القيمة بالليرة)

الجريدة الرسمية - العدد ٢٣ تابع (د) في ٨ يونيو سنة ٢٠٠٦		٢١
الاستخدامات الجارية:	بيان	٢٠٠٦/٣٠٠٥/٢٠٠٦
إيرادات الجاربة:		٢٠٠٦/٣٠٠٥/٢٠٠٦
إيرادات الشطاط الجارى	٦٨٨	٦٨٨
إيرادات التأمينات	٦٧	٦٧
جملة إيرادات الجاربة والتمويلات الجاربة	٣٥٥	٣٥٥
التضييق الجارى:		
نفاذ صندوق (فائض حكومة)	٣٦٠	٣٦٠
نفاذ صندوق دخلية	-	-
جملة الموارد الجاربة	٣٦٠	٣٦٠
الإيرادات الأساسية:		
إيرادات رأس المالية مستمرة	٤	٤
إيرادات رأس المالية ائتمانية	١٣١٦٩٣٩	١٣١٦٩٣٩
إيرادات رأس المالية متخصصة	٢	٢
استخدامات استثمارية	٢	٢
تمويلات رأس المالية	١٢٨٣٥٣٦	١٢٨٣٥٣٦
استخدامات الرأس المالية	١٣١٩٥٣٩	١٣١٩٥٣٩
جملة الاستخدامات الرأس المالية	١٢٨٦٥٣٦	١٢٨٦٥٣٦
إجمالي المواردة	١٣١٨٩٣٩	١٣١٨٩٣٩
جملة الإيرادات الرأس المالية	١٣١٩٥٣٩	١٣١٩٥٣٩